

الأزمة المالية العالمية وأثرها على التنمية في الجزائر

زاوي شهرزاد: أستاذ مشارك بجامعة بشار

أ. بلغنامي نبيلة: أستاذ مساعد قسم "ب" بجامعة بشار،

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأزمة المالية العالمية الحالية وتاريخها وبرز أسبابها، ثم تسليط الضوء بالتركيز أكثر على مدى تأثير هذه الأزمة على الدول النامية والعربية وتجارتها الخارجية عموما وعلى الاقتصاد الجزائري خصوصا في ظل التحديات الجديدة التي تفرضها التنمية المستدامة والتنمية البشرية. لذلك تطرقنا في هذا البحث إلى تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر في أعقاب إفرازات الأزمة و معرفة التدابير الإستراتيجية للخروج أو تخطي هذه الأزمة وتحقيق أهداف الدولة الإنمائية.

The global financial crisis and its impact on development in Algeria

Summary: This study aims to introduce the current global financial crisis and its history and the most prominent causes; and highlight the focus more on the impact of this crisis on developing countries and Arab and foreign trade in general and on the Algerian economy in particular, especially in light of new challenges posed by sustainable development and human development. So, in this research, we dealt with the challenges of economic development in Algeria in the wake of the crisis and the strategic measures to break or overcome this crisis and achieve the developmental objectives of the state.

مقدمة:

تعد التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية ويهدف إلى الرفاهية والازدهار بالجممع وذلك بإحداث تغييراً حضارياً على كافة مستويات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالقدر الذي يقضي به على مسببات التخلف ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع. والتنمية الاقتصادية هي أحد الركائز الأساسية للتنمية الشاملة لأنها تهدف إلى زيادة الدخل القومي والازدهار بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل ترنيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة في المجتمع لذلك فهي تهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وفي ظل الأزمة المالية العالمية التي تسببت فيها المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل حيث ازدادت نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (المساكن) وقدمت هذه القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاء الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، أثر ذلك على الوضعية المالية لهذه المؤسسات وبفضل درجة التشابك الكبيرة بين المؤسسات المالية والمصرفية خصوصا بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة والمتمثل في التسييد أو التوريق وذلك بتحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض مما يؤدي إلى تشابك هذه المؤسسات ، إذ فإن تعرض إحدى المؤسسات المالية للانهيار أو الإفلاس قد يؤدي إلى تعثر وانهار مؤسسات مالية أخرى. وانتقلت عدوى هذه الأزمة إلى الأسواق المالية لختلف دول العالم لاسيما الدول النامية ونسبة تأثرها تكون على حسب حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول النامية والعالم الخارجي. وتعتبر الدول العربية الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية مقارنة بدول أخرى في العالم، و ذلك لقلة اندماج الدول العربية في الأسواق العالمية من جهة وإلى العوائد النفطية ومواصلة برامج الإنفاق الحكومي في المشاريع الاستثمارية لدى معظم الدول العربية من جهة أخرى. وما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول العربية سوف يتأثر بالأزمة المالية العالمية ولو بنسب أقل . لذلك وفي ظل هذه المعطيات تبرز الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، وهل ستعرقل هذه الأزمة برامج تنميتها لاقتصادية ويُف ستتصدى الجزائر لمشاكل هذه الأزمة في ظل متطلبات التنمية؟

ير العالم اليوم بأزمة اقتصادية حادة تطل في قوتها جميع الأبعاد الاقتصادية وتتعداها إلى الجوانب الإنسانية الأخرى، ولم يقتصر تأثيرها على الولايات المتحدة الأمريكية بل تخطت الحواجز الجغرافية لتشمل جميع دول العالم.

1/ تعريف الأزمة المالية : الأزمة المالية بالتعريف هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات و المعدات الأبنية، و إما أصول مالية هي حقوق ملكية لرأس : عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر للأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائدة، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: www.kantakji.com

2: إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، دراسة عن الأزمة العالمية الاقتصادية 2008.

المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم و حسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، و هذه تسمى مشتقات مالية، و منها العقود المستقبلية (للفط أو للعمليات الأجنبية مثلاً). فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها.

2/ تاريخ الأزمة²: تشهد الرأسمالية المالية أزمة حقيقية، غم الذي حدث بالضبط؟ نعلم أن العولمة المالية أزلت الحواجز بين الأسواق المالية وحررت رؤوس الأموال وعولمت المالية. وفي هذه الأثناء وجد نظام بنكي لسوق موازية لنظام بنوك الودائع، وبدأت البنوك تباع وشترى السندات في الأسواق المالية مما ولد ما يعرف بـ "التسديد"، أي يحول البنك قرضاً إلى سند قابل للتداول يمكن لكل مستثمر أن يشتريه أو يبيعه في أي وقت. وقدم هذا التسديد على أنه وسيلة فعالة للحماية من المخاطر، بطرحه في الأسواق وهكذا فإن المخاطر تتداول من يد إلى يد دون أن يعرف أي شخص من يملك قروض المخاطرة وكم حجمها. وبدأت تتشكل ملامح الأزمة في أواخر عام 2006م مع ما عرف "بأزمة الرهن العقاري"، فقد شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأميركية ما بين عامي 2001-2006، البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، وهو منح مقرضين قروض بدون ضمانات كافية، وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. ثم تصاعدت وتيرتها، حيث انهارت العديد من المؤسسات المالية العملاقة، وأصبحت الأزمة تهدد الاقتصاد العالمي ككل. ويرجع البعض تاريخ الأزمة إلى عام 2001م في ظل إدارة السيئة الرئيس بوش وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أقم الولايات المتحدة في حروب طويلة في العراق وأفغانستان مما جر على الميزانية الأمريكية النفقات العسكرية الطائلة، وتزامن هذا الأمر مع العجز التجاري المتراكم في الميزان التجاري الأمريكي.

3/ أبرز أسباب الأزمة¹: يرجع السبب الرئيسي في الأزمة الحالية إلى سوء النظام المالي الذي تتبعه الولايات المتحدة، فالنظام الرأسمالي تعمد آلياته ودواته على التوسع في الإقراض بصورة كبيرة، حتى أصبح النشاط الاقتصادي يعتمد عليه بصورة كبيرة في تمويل المشاريع الاقتصادية، وأصبحت أكثر المعاملات المالية تقوم عليه. وبالإضافة إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءمة الائتمانية للمقرضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية. وعندها يحدث انخفاض اسمي في القيمة المحلية إزاء العملات القيادية وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج³. والمفروض أن نظام الإقراض يكون قائماً على قاعدة مصرفية معتمدة بدورها قاعدة رأسمالية، بحيث كلما نمت وكبرت الأسواق المالية كلما كانت القاعدة الرأسمالية تنمو وتكبر، ولكن ما حدث هو أن عمليات الإقراض كبرت وتضخمت بدرجة غير متناسبة مع نمو القاعدة الرأسمالية للمصارف، ووصلت حدود الإقراض في المؤسسات المالية إلى أن أصبح مقابل كل دولار نقدي موجود هناك 36 دولار ائتماني (كناي)، وفي هذه الحالة يكون أي تذبذب ولو بنسبة 30% يؤدي إلى أزمة مالية.

وهكذا يظهر لنا أن بذور المشكلة موجودة في أصل النظام الرأسمالي وفي آلياته. و يعد من الأسباب ضعف الكفاءة الإدارية في النظام المالي الأمريكي، تمثلت في قلة الرقابة على معايير الائتمان، حيث توسعت المؤسسات المالية في الإقراض - بهدف تعظيم الأرباح - دون أخذ الضمانات الكافية ودون أن يكون لدى العميل ممتلكات أو أصول ذات قيمة، نتيجة لذلك عجز المواطنين الذين لا يتمتعون "بالمصدقية الائتمانية" عن سداد تلك الديون التي عليهم مما جر الولايات على تلك المؤسسات المالية وعلى الاقتصاد ككل.

أُضيف إلى ذلك أن الأزمة تزامنت مع الإنفاق العسكري الكبير من قبل الحكومة الأمريكية على حربها على أفغانستان والعراق ، حيث بلغت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في عام 2007م 611 مليار دولار ، كما أن الإنفاق العسكري للولايات المتحدة في العراق 371 مليون دولار في الدقيقة الواحدة ، وتزامنت أيضاً مع العجز الكبير والمتراكم في الميزان التجاري الأمريكي هذا مع العلم أن العجز في ميزانية الولايات المتحدة سجل مستوى قياسياً ليبلغ 455 مليار دولار في السنة المالية 2008م وهذان الأمران زادا من وقع الأزمة على الاقتصاد الأمريكي وجعلت من الصعب عليه تجاوزها بسهولة .

4/ أثر الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية والنامية : تواجه التجارة العربية الخارجية اليوم عدة تحديات أنتجت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية و تداعياتها على القطاعات المالية و الإنتاجية و الخدمية في الدول المتقدمة والدول النامية ، ولكن بنسب متفاوتة، و لعل أبرز هذه التداعيات برزت في مجالات التمويل المصرفي للتجارة في ظل استقرار تثبيت سعر صرف عدد من عملاتها مقابل الدولار، و آفاق النمو في قطاع النفط، و الانخفاض في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة و تحويلات المغتربين و العائدات السياحية و المساعدات الرسمية للتنمية، و التأثيرات على أسواق العمل العربية. و تأتي هذه المستجدات في الوقت الذي لا تزال فيه التجارة العربية تعاني من عدة قيود و عراقيل تحد من إمكانية الاستفادة من السوق الاستهلاكية العربية الواسعة.

أولاً: أثر الأزمة على تجارة الدول النامية: الانخفاض الكبير و السريع في أسعار السلع و خصوصاً المواد الأولية و النفط بالإضافة إلى انخفاض الطلب على الخدمات السياحية في الدول النامية، فقد تراجع الطلب في أسواق الصادرات العلمية ما بين 5% و 10% لمجمل عام 2009. و من المتوقع أن تراجع صادرات الدول النامية بحوالي 2%-3% لمجمل عام 2009.

بقاء حصة الدول النامية من إجمالي التجارة العالمية لا تزال دون 1% على الرغم من نمو التجارة العالمية بمعدل 12% لأنه تشكل المواد الأولية الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الدول النامية، فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار الوقود و المعادن بنحو 28% منذ عام 2000. انكماش الوفرة الموجهة لتمويل التجارة، تساهم بشكل كبير في تراجع التدفقات التجارية و لاسيما للدول النامية، بحسب ما قاله المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

ثانياً: التأثير على تجارة الدول العربية : تعتبر التجارة الخارجية القناة التي تربط اقتصاديات الدول ببعضها، و بالتالي تمر من خلالها من خلالها تأثيرات الأزمات الاقتصادية من بلد إلى آخر. وهذا ما حصل في المرحلة الثانية من الأزمة العالمية، أي بعد تحولها من أزمة مالية عالمية إلى أزمة رنود اقتصادي عالمي. ذلك أن ضعف ارتباط مجمل أسواق المال العالمية ساهم بشكل عام في حصة الاقتصادات العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية، و إن تأثرت بعض الدول العربية الغنية و صناديق الاستثمار العربية من جراء تمويلها للمؤسسات المالية العالمية التي ما لبثت ما تهاوت و أفلست و مع ارتباط المنظمة العربية بأقاليم العالم الأخرى عبر القنوات التجارية، و لاسيما فيما يتعلق بتصدير النفط و الغاز و المنتجات البترولية، فقد أدى الهبوط الحاد في الطلب العالمي على النفط إلى تقليص حجم التجارة العربية الخارجية.

وانعكس هذا سلباً على قطاع النفط و القطاعات المرتبطة به بشكل كبير بسبب تخفيض حجم الإنتاج و الاستثمار. لهذه التطورات تبعات سلبية أيضاً على آفاق التشغيل و تحديات تخفيض معدلات البطالة في المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من أعلى معدل للبطالة في العالم و يصل إلى 1.4%.

5/ تأثير الأزمة المالية على اقتصاديات المنطقة العربية: إن ضعف ارتباط أسواق المال العربية بالأسواق المالية العالمية ساهم إلى حد كبير في حيازة اقتصاديات العربية من التأثير بشكل مباشر بالمرحلة الأولى من الأزمة، باستثناء الخسائر التي لحقت ببعض الصناديق (السيادية) الخليجية على وجه الخصوص المستثمرين و المستثمرين من الأفراد الذين استثمروا في المؤسسات المالية الأمريكية التي ما لبثت أن تعثرت و أفلست. أما الدول العربية غير النفطية، فقد تأثرت بالأزمة بشكل غير مباشر، تراجع حجم الاستثمارات الواردة إليها من الدول العربية النفطية و الغنية، و التي بدورها تأثرت بخسائرها في الأسواق المالية العالمية و بتراجع أسعار النفط بحوالي 50% خلال النصف الثاني من عام 2008.

و انطلاقاً من هذا، أشارت التوقعات إلى تراجع في معدلات النمو في المنطقة العربية خلال الفترة القادمة، خصوصاً على ضوء الرود الاقتصادي العالمي، و رغم الجهود الدولية لتنسيق السياسات المالية و النقدية و الاقتصادية العالمية للحد من تداعيات الأزمة.

جدول 1: أبرز مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال 2008-2010

2010	2009	2008	
2.0	0.5-	1.4	معدل النمو الاقتصادي للدول النامية
5.3	3.1	4.3	النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

المصدر: عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة أسواق رأس المال، المعهد العربي للتخطيط مارس 2009.

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الأقل تأثراً بشكل مباشر بالأزمة و تبعاتها. غير أن التوقعات تشير إلى نمو اقتصادي إجمالي للمنطقة بحوالي 3.3% خلال عام 2009. و في الدول المنتجة للنفط، سيؤدي تراجع العائدات النفطية و تراجع حجم الإنتاج النفطي إلى انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي من 4.5% عام 2008 إلى 2.9% عام 2009.

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة على الدول العربية المنتجة و المصدرة للنفط فقد تجلت فيما يلي: تراجعت الأسعار من 147 دولار للبرميل جوان إلى حوالي 30 دولار للبرميل مطلع عام 2009. و قد أدى ذلك إلى تخفيض الدول العربية المنتجة للنفط لحجم إنتاجها بهدف الحفاظ على الاستقرار في الأسعار. و على سبيل المثال خفضت السعودية من إنتاجها النفطي بحوالي 15%، و خفض العراق حوالي 8% من إنتاجه النفطي. و وفي عام 2009 تراجع النشاط في القطاع النفطي بنسبة 3.5%. و مرد ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط و بالإيرادات النفطية و بالتزامن مع تراجع حاد في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة بسبب تداعيات الأزمة المالية العلمية و الرود في الاقتصاد العالمي. وفق مصادر دولية فإن التراجع في أسعار النفط مصحوباً بالسياسات المالية التوسعية يؤدي إلى انخفاض في فوائد الحساب التجاري لدى هذه الدول، من 380 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 50 مليار دولار عام 2009. كما أن هذا الارتفاع الكبير في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج في ظل تثبيت سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض كبير في حجم الاحتياطي الأجنبي لدى هذه الدول الذي تحقق خلال الوفرة النفطية الأخيرة، من 807 مليار دولار في سبتمبر 2008 إلى حوالي 40 مليار دولار خلال الستة أشهر اللاحقة. غير أن الإجراءات الحكومية المعاصرة اتبعت استراتيجيات ضخ السيولة في الاقتصاد المحلي التي ساهمت في تقليص تداعيات هذه الأزمة على القطاعات غير النفطية، حيث شهدت بذلك نمواً بنسبة 3.2% خلال عام 2009. ومن المتوقع أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2011 بالتزامن مع عودة الارتفاع لأسعار النفط و التحسن في حجم الطلب العالمي و الاستقرار في السياسات المالية التوسعية لحكومات هذه الدول. و تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات المالية التوسعية التي اعتمدتها حكومات هذه الدول وبالأخص في الدول الخليجية تساهم في الحفاظ على حجم الطلب المرتفع لمستوردات هذه الدول من الأسواق العلمية، ومنها أسواق الدول العربية المجاورة، بما يفوق قيمة 700 مليار دولار خلال عام 2009 مما يعني قدرة هذه الدول العربية على التأثير على معدلات النمو في حجم الطلب العالمي والنمو الاقتصادي العالمي بشكل عام، وبالتالي الحد من الانكماش الاقتصادي العالمي. ومع التوقعات بتحسن الاقتصاد العالمي عام 2011 من المتوقع أن تشهد مجمل الدول المنتجة للنفط في المنطقة تحسناً في الناتج الإجمالي النفطي وغير النفطي بنحو 4.4% و 3.9% على التوالي.

6/ تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر: إن الأزمة الاقتصادية العالمية و آثارها المستقبلية يجب أن تكون المنطلق الذي يتم من خلاله إعداد إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في الجزائر، ويتم ذلك من خلال مدخلين هم 1-: أثراً لأزمة الاقتصادية العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية: 2- استخلاص الدروس و العبر من النظام الليبرالي المتهاك في أعلى قلاعه (الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد)، حيث أن الدرس الأول الذي يجب معرفته هنا هو استحالة تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على القروض

الاستهلاكية (اقتصاديات جانب الطلب) من أجل تحريك جهاز العرض للاقتصاد الوطني حتى وإن كانت هذه القروض قروض حسنة ممولة من قبل الخزينة العمومية (وذلك راجع لسلوك المستهلك)، ناهيك عن كونها قروض ربوية تتغير أسعار فائدتها بتغير السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي، لكنها تقوم بنفس العملية ونفس الإجراء الإقراضي أو التمويلي دونما أبسط تغيير عملي بالمقارنة مع نظيراتها من البنوك الربوية؛ فلو مولت هذه البنوك الإسلامية طالبي السكن في أمربكا لدخلت في أزمة الملاءة العامة دونما أن تؤدي إلى أزمة مالية عالمية.

إن واقع الاقتصاد الجزائري غير مدمج بالاقتصاد العالمي لكنه مرتبط به من خلال عائدات السوق النفطية و المتأثرة سلبا بالأزمة الاقتصادية العالمية (98 بالمائة من الصادرات الجزائرية محروقات)، كما أن التضخم غير مستبعد على مستوى الاقتصاد العالمي (يقدر الخبراء المليون الوقت الذي يستغرقه التحول من أزمة نظام مالي إلى أزمة نظام حقيقي من سداسي إلى سنة) مما يزيد من فاتورة الواردات الجزائرية؛ فالإقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية فقط من خلال الميزان التجاري، لكن رصيد هذا الأخير و الموطن بالعملة الصعبة هو مفتاح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية في الجزائر و ذلك من خلال مختلف سياسات و أشكال و أبعاد الإنفاق العمومي، كما أنه يحقق العديد من التوازنات الاقتصادية الكلية باستثناء معدل البطالة، إلا أنه يؤدي إلى تحقيقه في ظل سياسات اقتصادية رشيدة خلال فترات زمنية محددة. إن السوق النفطية الدولية واعدة و لقد نجحت منظمة الأوبك في التأثير النفسي على سلوكات المتعاملين في بورصات النفط إلى الوصول إلى سعر عند عتبة 70 دولار للبرميل؛ لكن في الواقع ليس هنالك أي مؤشر أو إجراء عملي و لا حتى وقائي يؤكد على تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، وحتى وإن كان له ذلك (الاقتصاد العالمي) فإنه يعاني من أزمة هيكلية تجعل من معدلات النمو الاقتصادي قريبة إلى الانحسار الاقتصادي، أثر الأزمة الاقتصادية على العلاقات الاقتصادية الدولية هو سيادة الوطنية الاقتصادية و الحمائية التجارية خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالمية و التي بدأ تأثيرها السلبي على القطاع الحقيقي في انتظار الرنود في الشركات الصغيرة و المتوسطة بوصفها ذات مقاومة عالية لتأثيرات الأزمات المالية و الاقتصادية، و هذا الوضع يمكن استغلاله في إطار براغماتي من قبل الحكومة الجزائرية لتأهيل الاقتصاد الوطني انطلاقا من الوطنية الاقتصادية و الحمائية التجارية؛ كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة و في ظل الأزمة المالية العالمية سوف تتركز نوعا ما بالنسبة للدول التي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية و تتوفر على فوائض مالية معتبرة (على عكس من تقارير المنظمات الدولية، و ذلك في حالة عدم تدخل السلطات الحكومية لمنع خروج الرّسّال إلى الخارج)؛ مما يجعل من الأزمة الاقتصادية العالمية و في ظل العودة إلى الوطنية الاقتصادية و الحمائية التجارية فرصة لتحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد إستراتيجية النهوض بالاقتصاد الوطني وفقا لما سبق (الوطنية الاقتصادية و الحمائية التجارية) لا تعني التخلي عن السوق الدولية و الخبرات الأجنبية (حتى في ظل الأزمة) بوصفها مدخل من مداخل تحقيق التنمية الاقتصادية؛ لكن الوضع الدولي يتجه نحو الانغلاق و رفع شعار السيادة الوطنية و لو بطرق ملفقة كقيام الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جد مرتفعة تدخل حيز التنفيذ في سنة 2012 على شركات الطيران المدني الأجنبية و الأوروبية تحت حجة تلويث البيئة (اتفاق كيوتو)، لكن الغرض من هذا الإجراء متعلق بالمنافسة من جهة، و مستقبل القطاع من جراء تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية و يجب على الحكومة الجزائرية الاستفادة من هذا الوضع الدولي قدر الإمكان من أجل الاندماج و المساهمة الإيجابية في حرية الاقتصاد العالمي وذلك بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية أين تعود فيها الأسواق الدولية إلى سابق عهدها.

7/ ما اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري؟: مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري و غيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية و لو بنسبة تبدو اقل من الدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية: عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر و عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها. -انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ذلك لأن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على تصدير منتجات عدا المحروقات و ذلك يجعله في مأمن من أي تآكل قد يصيب الاقتصاد العالمي عكس الكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالرنود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق و هذا ما يجنبها أي إشكالات في حالة انخفاض أسعار البترول و هذا الإجراء لم يفهمه الكثيرون لكنه اثبت نجاعته الآن.

و تمثلت هذه الآثار فيما يلي: إن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي، لا سيما من خلال التجارة الخارجية و مؤخرا من خلال توظيف احتياطات الصرف. و يمكن للآزمة المالية العالمية ان تؤثر على اقتصادنا من خلال مؤشرين: قيمة الدولار الأمريكي و نسبة التضخم في الاقتصادات الغربية وخصوصا في الاقتصاد الأمريكي.

قيمة الدولار الأمريكي: يقيم تصديرا للنفط بالدولار، و إذا تواصلت أزمة الاقتصاد الأمريكي إلى انحسار، ستتدهور قيمة الدولار الذي تخضع له قيمة الدولار الذي تخضع له قيمة صادراتنا بشدة. كما أن تراجع الاقتصاد الأمريكي سيجر وراءه تراجع الاقتصادات الأوروبية و الصينية على وجه الخصوص. الطلب العالمي على النفط سيتراجع و معه السعار العالمية للمحروقات، مما سيضعف من تراجع عائدات صادراتنا. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ستبقى- حسب تقديرات صندوق النقد الدولي- تضمن توازنا في الميزانية إلى غاية 57 دولار للبرميل. من جهة أخرى، يمكن القول أن قيمة الدولار حاليا مستقرة مقارنة بالأورو (1 أورو=1.5 دولار في منتصف 2008، 1 أورو=1.36 دولار حاليا). و كثير هم الخبراء الذين أجمعوا بأن أكبر مستعملي الدولار على غرار الصين و العربية السعودية و باقي الدول المصدرة للنفط، لن تسمح بتراجع قيمة الدولار خوفا من رؤية الفائض المالي ينهار؛ وخاصة أن جزءا كبيرا منه وجد في الخزينة الأمريكية على شكل سندات. فهذه الدولة ستتدخل من خلال عمليات شراء واسعة للعملة الأمريكية كما أن البنك المركزي الأمريكي سيتدخل من أجل تفادي اتساع أكبر للعجز العمومي، مما يعني أن هناك احتمالا كبيرا بأن يستقر الدولار على الماديين القصير و المتوسط.

أما فيما يتعلق بتراجع قيمة احتياطاتنا للصرف التي قد تنجر عن تراجع قيمة الدولار، فقد نوع بنك الجزائر في العملات، حيث أن عملات احتياطاتنا للصرف هي الدولار و الين و الليرة و الأورو.

خطر آخر قد ينجم عن تراجع قيمة الدولار يتعلق بديوننا المقدرة بالأورو، حيث أنها سددت بالتسبيق.

ثاني عامل يجب أن نخذره هو التضخم العالمي، وخصوصا التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يؤثر على سنداتنا في الخزينة الأمريكية و المقدرة بحوالي 46 مليار دولار. فعندما تتجاوز نسبة التضخم نسبة فوائد توظيف هذه السندات، ن سجل خسائر. نسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى 4.8 % في 2007.

هل سيتواصل هذا المنحى التضخمي الذي لم يتسبب لنا حاليًا في خسائر واضحة؟ لدينا كل الأسباب للقول أن التضخم سيتوقف. فهذا التضخم سببه الرئيسي الارتفاع الكبير لأسعار و أسعار المواد الغذائية. فباستثناء هذين المؤشرين، لم تكن نسبة التضخم في الولايات المتحدة لتتجاوز 2%. و اليوم ارتفاع أسعار المواد الغذائية بدأ يتراجع، و قد يكون استقرار بسيط في أسعار المواد الغذائية في أمريكا وراء تراجع نسبة التضخم في هذه البلدة 91%. و لا ننسى، أيضًا، أن أسعار النفط في انخفاض كبير، وإن تراجع النشاط في الولايات المتحدة يسبب هذه الأزمة سيكون وراء تراجع المستوى العام للأسعار، و باعتبار الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول و الذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو سنة 2008 ب 4.9% مقابل 3.01 % سنة 2007 و قدرت نسبة النمو خارج المحروقات ب 6 % و هي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء و الخدمات المتعلقة بالبنى التحتية و الهياكل القاعدية، و أشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف من سنة 2007 ب 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، ألا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه إلى أن سنة 2009 هي آخر سنة لخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار سستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر ب 3.08%. ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار و عزوف الرّسّال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية و البنى التحتية التي تمول من قبل الدولة تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري.

البنوك المركزية من جهة، تتصدى للتضخم ومستعدة للتدخل لوضع حد له. وهكذا فإن الخطر الذي قد يحوم حول توظيف السندات الجزائرية في الخزينة الأمريكية ليس كبيراً و ربما قد يختفي تماماً، وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظراً لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلاً عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنك التسوية العالمية ب 650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي، وكنيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، وتفادي خسائر في رسال محافظ الأصول ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية مقدرة ب 4.6% عام 2007 موازنة مع تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3.9 مليار دولار، وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها وتم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الادخار تقدر بنسبة 57.2% في 2007 و 55% في 2006 و 52% في 2005، وقد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40% من الناتج الوطني الخام وهو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار يكفي لتمويل الاقتصاد وتغطية كافة النفقات لمدة تتجاوز السنتين، وتعتبر توظيفات الجزائر المالية من احتياطاتها والمقدرة بحوالي 70 مليار دولار بنسب متواضعة تصل 1.5% على شكل سندات خزينة أمريكية بنسبة 3.8%، وتوظيفات لدى البنوك من الدرجة الأولى بعيدة عن المخاطرة

وفي الختام، نقول إن الاقتصاد العالمي إن ينحسر، وهناك خطر ضئيل بأن يكون هنالك انحسار شامل مع التدخلات المتوقعة في الخزائن العمومية الأمريكية والأوروبية واليابانية... وإذا استوعبت سلطتنا الدرس جيداً وانتقلت بجدية و بواقعية إلى برنامج تنويع الاقتصاد، فإنها ستتحكم في الخسائر التي قد تسببها الأزمة في الجزائر.

و كما يقول المثل رب ضرة نافعة فالأزمة الاقتصادية العالمية قد تجلب العديد من الفوائد للاقتصاد الجزائري نذكر منها:

- + انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فرنوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية و الجزائر، بلد مستورد للسلع؛ فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.
- + انخفاض تكاليف مواد الإنتاج وهذا يخلق ديناميكية في الاقتصاد و كمثل فانهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره اثر ارتفاع أسعاره في السوق العالمية، لكن هذا لا يمنع وجود أضرار كبيرة قد تلحق بالاقتصاد الجزائري إن استمرت الأزمة على المستوى المتوسط و الطويل وذلك بـ:

- + اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.
- + الرنود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات و المؤسسات عبر العالم و هذا ما يؤدي إلى بقاء بعض الشركات الكبرى فقط على الساحة و احتكارها السوق العالمية و بالتالي رفع الأسعار مجدداً.
- + الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية التي كانت من الممكن إن تأتي إلى الجزائر نظراً لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.

- + تراجع التحويلات المالية من المغتربين نتيجة الأزمة في الدول المتقدمة و خاصة الأوروبية رغم عدم تأثيره بشكل كبير على التوازنات الكبرى إلا انه يؤثر بحدة على الصعيد الاجتماعي خاصة في بعض المناطق التي تتميز بعدد كبير من المهاجرين. فالملاحظ من هذه الأزمة الاقتصادية أن بعض دول العالم الثالث التي تتميز بالعزلة المالية و الاقتصادية النسبية و الاقتصاد شبه المغلق قد تجنبته التأثير المباشر بالأزمة أي أنها استفادت من تخلفها عكس الاقتصاديات الكبيرة و المفتوحة التي ضربها زلزال الأزمة بحدة و خاصة الدول التي تعتمد على التصدير للولايات المتحدة مثل اليابان.

8/ الجزائر صامدة أمام تيار دولي جارف: وفيما يخص الجزائر فقد أوضح صندوق النقد الدولي انه بالرغم من السياق الدولي الصعب إلا أنها استمرت في تسجيل أداء اقتصادي جيد يتماشى مع التطور المسجل خلال السنوات الأخيرة موضحاً أنه بالنسبة لسنة 2009 سيبلغ الناتج الداخلي الخام 2 % بينما ستتراوح نسبته خارج قطاع المحروقات 9 % بفضل قطاع الفلاحة و نجاعة جيدة للقطاعات التي تعتمد على برنامج الاستثمارات العمومية. و توقع صندوق النقد الدولي أن يتراوح نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 4 و 5 % سنة 2011. وبالنسبة لأفريقيا تتوقع مؤسسة "بروتون وودس" معدل نمو في 4+ % في 2011. و تمكنت الجزائر بفضل السياسات المالية الاحترازية التي باشرتها من تكوين احتياطات خارجية و مدخرات مريحة و تم إبقاء الديون الخارجية في مستوى ضعيف جداً مما جعلها تنجح في التصدي للآثار الوخيمة التي ترتبت عن الأزمة الاقتصادية العالمية. و بعد ظهور الأزمة في نهاية 2008 طمأن الوزير الأول أحمد أويحي في مناسبات عدة بأن الجزائر تملك اليوم مؤهلات "لا نظير لها" مالية و نقدية تحصنها من كافة التبعات السلبية التي ألحقها الأزمة باقتصاديات بلدان العالم. و من جهته كان وزير المالية كريم جودي قد أكد أن قانون المالية التكميلي لـ 2009 جاء في ظروف عدم استقرار مالي نتيجة الأزمة المالية العالمية حيث تضمن تدابير تسيير وضعيات استثنائية على غرار تداعيات هذه الأزمة. و بالرغم من تراجع الإيرادات النفطية فإن الدولة عازمة على مواصلة جهودها في مجال السياسة الاجتماعية و كذا مكافحة البطالة و كذا توفير جميع الظروف الكفيلة بتحقيق نمو أقوى و استحداث محلي امثل للثروات. و منه يقضي قانون المالية و الميزانية لسنة 2010 الذي سيتم بموجبه تمويل المخطط الخماسي المقبل 2010-2014 الذي رصدت له الدولة 150 مليار دولار بتحديد نفقات الميزانية بـ 860.5 مليار دج منها 2.838 ملياراً للتسيير و 3.022 ملياراً للتجهيز موفرة بذلك للحكومة الآليات الضرورية لتطبيق هذا البرنامج الخماسي. خطط تنمية وثمار الإصلاح في ظل الأزمة: بالرغم من هذه الأزمة عرف الاقتصاد الوطني سنة 2009 تحسناً ملحوظاً بفضل النتائج الإيجابية المحققة في قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء، الأشغال العمومية، السكن والخدمات حسبما أكدته تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الذي أشار إلى أن الجزائر استطاعت تجنب هذه الأزمة بفضل احتياطي النقد الذي مكّنها من تغطية ثلاث سنوات من الواردات وبفضل الأموال المحفوظة في صندوق ضبط الإيرادات التي بإمكانها امتصاص عجز الميزانيات لمدة لا تقل عن سنتين. واعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن نسبة النمو خارج المحروقات التي تراوحت ما بين 10.5 بالمائة و 11 بالمائة نسبة معتبرة موضحاً أن النفقات العمومية المكثفة وقطاع البناء والأشغال العمومية ساعدت على دفع هذا النمو. مشيراً إلى أن الإنتاج الصناعي يبقى معتدلاً نوعاً ما وهذا بالرغم من الزيادة الكبيرة في الطلب الداخلي، بحيث يعرف الإنتاج الصناعي في القطاع العمومي تطوراً كبيراً منذ 2008 بتسجيله نمواً 3.5 بالمائة في نوفمبر 2009 مثلاً هو الشأن في قطاع النسيج الذي بلغت نسبة نموه 4.3 بالمائة. وقد أكد المجلس أن الدولة ستركز جهودها لتعزيز وتنويع القاعدة الاقتصادية الجزائرية بالاهتمام بترقية الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصناعة وكذا الاهتمام بالمحروقات من خلال البحث والتنقيب عن استكشافات جديدة للنفط والغاز وفقاً لما يقره قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي يمنح امتيازات للبحث والتنمية. وقد عرف قطاع السكن ديناميكية سجلت نسبة نمو به تهاوت 7,22 في المائة، حيث سلمت 827565 وحدة سكنية عام 2008 وهي مدرجة في البرنامج الخماسي السابق في انتظار تسليم أزيد من 01 مليون سكن نهاية السنة الجارية. كما عرف قطاع الفلاحة انتعاشاً استثنائياً هذا العام مبرز وفرة إنتاج الحبوب والبطاطا بفعل تحفيزات السياسة الوطنية الخاصة بتطوير القطاع والتجديد الريفي لأول مرة يصل إنتاج الحبوب إلى 2,61 مليون قنطار، بدل 1,7 مليون قنطار للموسم السابق 2007-2008 وساهم القرار الذي اتخذته الجمهورية بمحو مديونية الفلاحين المقدرة بـ 41 مليار دينار في هذا الانتعاش أيضاً. وفي نفس السياق كشفت أرقام المركز الوطني للإعلام الآلي التابع للجمارك عن انخفاض في حجم الواردات المتعلقة بالمواد الغذائية حيث تهاوت 384 مليون دولار خلال نوفمبر المنصرم بعدما كانت تقارب 572 مليون دولار متراجعة بنسبة 87,32 في المائة، وشملت مساهمة تراجع فاتورة الاستيراد الخاصة بالحليب ومشتقاته والحبوب والسميد والبقول حيث هبطت قيمة الأولى إلى 28 مليون دولار بدل 74 مليون دولار متراجعة بنسبة 16,62 في المائة في وقت بلغت الثانية على التوالي 106 مليون دولار بدل 272 مليون دولار و 31 مليون دولار بدل 40 مليون دولار. وهذا وأشار تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى تراجع البطالة تواصل في 2009 بنسبة تراوحت من 10.9 إلى 11 بالمائة بفضل نجاعة النشاطات خارج المحروقات التي قد تبلغ نسبة نموها إلى 11 بالمائة وكذا مواصلة برامج

دعم التشغيل التي بادرت بها الحكومة منذ 2009 ، حيث تم خلال السداسي الأول من خلق 758.000 منصب شغل النصف منها أي 377.431 تابعة لقطاع الأشغال ذات المنفعة العمومية، ويسيطر على مناصب الشغل التي تم خلقها خلال نفس الفترة مناصب الانتظار مع تسجيل تحسن في مساهمة المؤسسات العمومية. كما أكد التقرير أنه قد تم بين سنة 2000 و2008 رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون ثلاث مرات وبالتالي ارتفع بمعدل سنوي بـ 9.8 بالمائة فيما ارتفعت نسبة التضخم بمعدل سنوي يقدر بـ 3.2 بالمائة، علماً أن المعدل السنوي لوتيرة الارتفاع خلال هذه الفترة أعلى من معدل التضخم، حيث ارتفع هذا الأجر بمعدل سنوي يقدر بـ 7.8 بالمائة فيما ارتفع المعدل السنوي للتضخم بـ 4.4 بالمائة. ويبقى الرهان الأساسي بالنسبة للاقتصاد الجزائري في إمكانية تحقيق تنوع في مصادر المداخل سواء كانت داخلية أو خارجية من أجل التقليل من الاعتماد على المحروقات كدأ خيل رئيسية، وهو ما سيتواصل مع البرنامج الحكومي الذي يعمل على حث المؤسسات الجزائرية على التسليح بالتأهيل والرفع من الإنتاج الوطني ليس فقط من أجل إشباع السوق الجزائرية بل للتصدير أيضاً.

2- الجزائر تنفذ مشاريع ضخمة رغم الأزمة : قامت الجزائر بتنفيذ برامجها التنموية الضخمة عام 2009 استكمالاً لخطة أطلقتها عام 2001 لإنعاش اقتصادها المتعثراً لأكثر من عقد بسبب أزمتها السياسية والأمنية في تسعينات القرن العشرين، على رغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. و أعلن رئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحيى أن كل المعطيات المالية التي في حوزة الحكومة تسمح بمواصلة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاستثمارية من دون عناء كبير، معتمدة في ذلك عوائد النفط والغاز وارتفاع احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى أكثر من 145 بليون دولار وانخفاض ديونها الخارجية من 30 بليون دولار عام 1999 إلى أقل من خمسة بلايين. وقال أويحيى في عرض للسياسة الاقتصادية الحكومية المستقبلية "إن الجزائر ستطلق مطلع عام 2010 وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة برنامجاً للتنمية الاقتصادية خصصت له أكثر من 150 بليون دولار"، واصفاً إياه "بالمرحلة التاريخية الجديدة في مسار التنمية الوطنية". وأشار إلى أن الجزائر عاكفة على خوض سياسة مكثفة لإعادة البناء الوطني إثر سنوات الإرهاب التي كانت أليم في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي. ويبدو أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تكبح انطلاقة التنمية في الجزائر بعد التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لتحرير البلاد من التبعية المالية الخارجية والحفاظ على الموارد المدخرة خلال سنوات الازدهار المالي. فقد فرضت إجراءات اقتصادية حثيئة، منها الاحتفاظ بـ 51 في المئة لمصلحتها في أي مشروع استثماري مع الأجانب، ومنح شركات الاستيراد والتصدير الأجنبية 30 في المئة من حصصها لمستثمر جزائري، وإلغاء القروض الاستهلاكية الممنوحة للمواطنين باعتبار أنها كانت تخدم الشركات الأجنبية أكثر من الاقتصاد الوطني، كما فرضت على الشركات الأجنبية إعادة استثمار جزء كبير من أرباحها في البلاد. وأشار أويحيى إلى أن بلاده حققت عام 2009 نمواً قوياً (2.5 في المئة) وتراجعاً جديداً للبطالة (11.3 في المئة)، لكنه لفت إلى أن الأزمة الاقتصادية "أثرت بصفة محسوسة في موارد البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط"، ما دفع الحكومة إلى التحرك لكبح الإفراط في تصدير رؤوس الأموال. وتوقع وزير المال الجزائري كريم جودي تحقيق نمو اقتصادي قياسي يتراوح ما بين تسعة و10 في المئة خارج قطاع المحروقات بحلول نهاية السنة، لافتاً إلى أن هذه التوقعات تتوافق مع توقعات صندوق النقد الدولي حول النمو الاقتصادي في الجزائر لعام 2009، فيما يشهد النمو الكلي انخفاضاً ليصل إلى 3.5 في المئة من 3.9 في المئة أعلن عنها خلال السنة. وفي ما يبدو إظهاراً للراحة المالية التي تعيشها الجزائر، كشف جودي أن بلاده لا تزال تدرس شراء قروض سندات يعترزم صندوق النقد إصدارها ملء خزائنه، مشيراً إلى أن مدير الصندوق دومينيك ستروس - كان دعا الجزائر إلى شراء هذه القروض بسبب وضعها المالي الجيد في سياق وضع دولي تميز بنقص في السيولة بسبب الأزمة المالية. ووفقاً لتقرير اقتصادي حكومي ارتفعت نسبة الاستثمارات في الجزائر بنسبة 40 في المئة في الشهور التسعة الأخيرة لتصل إلى 15715 مشروعاً استثمارياً في مقابل 11177 مشروعاً عام 2008. وبلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية قرابة 16 بليون دولار خلال النصف الأول من السنة، بينما بلغ عدد المشاريع الإجمالية 51456 مشروعاً ما بين عامي 2002 و2008 بقيمة 82 بليون دولار. وكشف التقرير أن عدد الوظائف الجديدة المؤتمنة خلال النصف الأول من السنة بلغ 758291 وظيفة، فيما تسعى الحكومة إلى تأمين ثلاثة ملايين فرصة عمل جديدة حتى عام 2014 ضمن برنامج التنمية الاقتصادية الشاملة. وانخفضت نسبة الفقر خلال عام 2009 إلى 4.9 في المئة. ولتجاوز تداعيات الأزمة وإنجاح مشاريعها المستقبلية نصح التقرير الحكومة بتعميق الإصلاحات وتعزيز الوفاق الوطني بما يخدم مصالح البلاد وبذل مزيد من الجهود لكسب معركة الجودة والتنافسية على نحو يضمن تنوع الموارد الخارجية للبلاد.

وشار التقرير إلى أن نفقات الاستثمارات العمومية التي تزايد سنوياً ترتفع أيضاً بنسبة 23 في المائة عام 2010 لتبلغ ما يعادل 45 بليون دولار حصة أولى من البرنامج الخماسي العمومي للاستثمار 2010 - 2014.

9/ الخروج من الأزمة : من المتوقع أن يبدأ الانتعاش الاقتصادي العالمي خلال عام 2011 لكن بوتيرة بطيئة. وتعود أسباب هذا الانتعاش المتوقع للاقتصاد العالمي إلى اعتدال سرعة تراجع الاستثمارات و بدء زيادة الطلب المؤجل على السلع الاستهلاكية المعمرة، بالإضافة إلى بدء ظهور مفاعيل المحفزات المالية و النقدية التي أطلقتها الدول المتقدمة على وجه الخصوص، لما يؤدي إلى حدوث انتعاش عالمي طفيف في التوقعات. و لكن مع ازدياد فجوة الإنتاج (أي الفرق بين إجمالي الناتج المحلي الفعلي و إجمالي الناتج المحلي عند العمالة التامة الممكنة، و يعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن من المائة) المتوقعة عام 2011، حيث أن النمو الاقتصادي سيهبط كثيراً من المستوى الممكن، سترتفع معدلات البطالة و سيزيد حجم العجزات المالية خلال 2011 في الدول عالية الدخل و البلدان النامية على حد سواء، بينما يمكن أن تستمر أوضاع الانكماش النقدي إلى فترة متأخرة من ذلك العام. وبالرغم من أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية بشكل مباشر إلا أنها قد تتأثر بالرؤود الاقتصادي ويمكن أن تبرز بعض الاختلالات في عام 2011 رغم احتلالها المرتبة العاشرة حالياً باحتياطي صرف عالمي قدره 140 مليار دولار أي بعد ألمانيا بـ 150 مليار دولار، وقبل فرنسا بـ 125 مليار دولار، لذلك فانه من الأجدر إنشاء صندوق سيادي مكلف بتطوير- بالشراكة مع القطاع الخاص- قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، يكون مدعماً بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين، ويعرف الصندوق السيادي على أنه عبارة عن صندوق للتوظيف المالي يكون ملكاً للدولة ويسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم وسندات، ويتواجد 40 صندوقاً سيادياً أهمها سلطة أبو ظبي للاستثمار الذي أنشأ في 1976 بقيمة 943 مليار دولار، والصندوق الحكومي الشامل للمعاشات النرويجي في 1990، وهيئة الاستثمار الصيني في 2007، ويتطلب إنشاء صناديق سيادية ضرورة الالتزام بـ: _التسيير الفعال والحكم الرشيد- تسيير المعارف البشرية من خلال تقييم المعرفة، والتخصص المالي الهندسي والتسيير الاستراتيجي.

مراعاة المنافسة الدولية في هذا المجال وإنشاء هذا الصندوق سيجعل الجزائر في الفترة الراهنة تستفيد من الفرص السائحة خاصة مع تدني قيمة الأسهم في البورصات العالمية، ونقص السيولة الذي يمنع المستثمرين على الاستثمار في السوق المالي، وهو ما يمكن الاستفادة منه عن طريق قوة الجذب في سوق الأسهم من خلال التركيز على النقاط التالية:- نسب الأرباح الموزعة للأعضاء عاًب أعلى من نسب سندات الخزينة الأمريكية.- تخفيض نسبة تداولات الصناديق المغلقة الأمريكية واليابانية و الأوروبية بـ 25% من قيمتها. انهيار البورصات العالمية قد سجل قيمة سوقية معادلة للقيمة المحاسبية مما يعتبر فرصة استثمارية.-نسبة نمو أغلبية المؤسسات المقيدة في البورصة تجاوزت السعر مقابل نسبة الفائدة.

نصف تداولات الأسهم الأمريكية و الأوروبية و اليابانية تتم بسعر مقابل نسب فائدة أقل من عشرة. تخفيض نسب الفوائد إلى مستوى يقترب من الصفر من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، و البنك المركزي الأوروبي يجعل سوق الأسهم أكثر استقطاباً لدى المستثمرين في السوق المالي.-اقتراب أسعار الفائدة إلى الصفر يدعم فكرة تحويل سوق السندات إلى سوق أسهم كافة المعلومات السلبية المرتبطة بسوق البورصة تم إدراجها في التسعيرة الحالية للأسهم.

ومن العرض السابق من الأهمية أنوه إلى أن تبني الجزائر لفكرة إنشاء صناديق سيادية تركز نحو الاستثمار المالي وتقوم على الشفافية من شأنه أن يعزز من إصلاحاتها المصرفية والتسيير الإداري للاقتصاد خاصة وأن توظيفاتها تدنت ويجب توخي الحذر.

10/ بعد الأزمة.. نظرة لتصحيح مؤسساتنا المالية : شهدت عمليات الائتمان والتمويل تطوراً هائلاً، مما جعل الكثير من الأصوات تطالب بضرورة ضبط لها إلا أن هذه الأصوات تخافتت نتيجة للأرباح الكثيرة بين أيدي الناس دون إنتاج حقيقي، وما إن حدثت الأزمة المالية حتى تعالت الأصوات تطالب بضرورة إيجاد حل لها. وبما أن منطقنا العربية والإسلامية دخلت دوامة الاستثمار المالي بجميع صوره، بناء على توصيات الصندوق والبنك الدوليين، أو ضغوط الدول الرئاسية التي أدارت منظومة العولة، بالتالي كانت من جملة المتأثرين بالأزمة. فكان لابد من إعادة النظر في أنظمة العمل الخاصة ببعض مؤسساتنا المالية.

فالبورصات مثلاً، أصلها أن تتيح الفرصة لالتقاء كل من المدخرين والمستثمرين للاستفادة بما لدى الآخر لتمويل المشروعات وذلك وفقاً للنظرية العلمية التي بنيت عليها. إلا أن البورصات العربية لم تعمل وفقاً لاحتياجاتنا الاقتصادية لمشروعات إنتاجية تعمل على تعظيم الثروة وخلق فرص عمل حقيقية، بل وفق رغبات المضاربين الدوليين. ولكن التجربة كما شهدناها اعتمدت بشكل أساسي على المضاربات، فكان كل المتواجدين في البورصات هم المضاربون وقلة لا تذكر من المستثمرين. والمستفيدون من استمرار عمليات المضاربة بغض النظر عن تحقيق صالح الاقتصاديات الوطنية يروجون لمقولة "إن المضاربات هي بمثابة الملح للطعام"، وحتى إذا سلمنا بمقومتهم فقد وجد أن الطعام كله صار مالحة، فلم يعد يصلح للاستهلاك. وشأن أمور عديدة وقفت وراءها جماعات المصالح في الغرب، أتت الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في البورصات العربية، لتمثل خنجرًا في ظهر الاقتصاديات العربية أو شوكة في حلقها، فكانت تفرض شروطها ودخولها لهذه الأسواق من حيث حصولها على الإعفاءات الضريبية بشكل كامل، وحرية الدخول والخروج من الأسواق كما شاءت، مستغلة هوامش الأرباح العالية في أسواق الدول النامية والعربية. وذلك بفعل خبرة هؤلاء المضاربين في صناعة الأرباح الوهمية وغير الحقيقية فكانوا يسمون بصناع السوق، وقد تسببوا عند خروجهم من الأسواق العربية - من أجل دعم مراكزهم المالية في بلدانهم الأصلية - في خسائر فادحة، منيت بها الاقتصاديات العربية.

أما فيما يخص تصحيح عمل البورصة ولإصلاح ما حدث من عطب، لابد من إتباع بعض الإجراءات التصحيحية لتعود مؤسسة مالية كالبورصة حلقة صنع التنمية في المجتمع بدلاً من أن تكون معول هدم لتلك العجلة، ومن هذه الإجراءات:

أن تكون الأدوات المستخدمة في البورصات من أسهم وخلافه، مما يتفق ومنظومة المجتمع العقائدية وبما لا يسمح بتشجيع الربا القائم على أكل أموال الناس بالباطل وأن تكون هناك بالفعل أوراق كافية للتداول لتعبر بشكل جاد عن أداء الاقتصاديات العربية، ولا تكون في الحدود الدنيا التي ولدت اتجاهًا كاسحًا للمضاربة.

أن تكون البورصة هادفة وعاملة في إطار تمويل المشروعات القائمة لزيادة رءوس الأموال أو إقامة مشروعات جديدة وحقيقية وأن تكون هناك معايير واضحة ومحددة تمنع الشائعات ونسمح بالشفافية، وتعاقب المتلاعبين بالأسواق.

أن تكون هناك ضوابط للحد من المضاربة، من خلال النظام الضرائبي، أو الرسوم بحيث تكون عمليات البيع والشراء معبرة عن احتياجات المشترين والبائعين، وليس كما هو موجود من أجل المضاربة، فمن يتمتع بالإعفاء الضريبي من يحتفظ بأسهمه أو المنتجات المتاحة في البورصة لمدة طويلة ولتكن سنة، أو حسب الفترة التي يرى أنها كفيلة بالحد من المضاربة، بالإضافة إلى سياج حماية البورصات العربية من مغامرات المضاربين الأجانب، ووضع ضوابط وشروط لدخولهم وخروجهم، لتلافي ما حدث من خسائر للبورصات العربية، وكذلك الحد من جعل استثماراتهم في البورصة أموالاً ساخنة. أما الجهاز المصرفي فكان حائط الصد الذي حمى المنطقة العربية من تفحل تأثيرات الأزمة المالية بها، ففي فترة ازدهار الدعوة لاقتصاديات العولمة والدخول في التوقيع على اتفاقية تحرير الخدمات بمنظمة التجارة العالمية، لم تكن دعوة بعض الأكاديميين والمسؤولين المروجين لجنة العولمة يتوقعون عن مسألة خصخصة الجهاز المصرفي، أو السماح بتواجد أجنبي غير محدود في الاقتصاديات العربية، ولكن كانت الجرّة تصل بهم لخصخصة البنوك المركزية. ولولا وجود البنوك المركزية - بغض النظر عن دورها الرقابي والذي يختلف من دولة لأخرى - لكانت معضلة الأزمة المالية العالمية جلل. وقد اتضح أن المشروع الذي كان يروج له بهذه الحريات المفتوحة للجهاز المصرفي ليس إلا تحقيقاً لأهداف الشركات "متعددة الجنسيات" وغيرها من صناديق التحوط التي ألهمت معدلات التضخم في الكثير من البلدان العربية والنامية. وحتى نأمن من وقوع أجهزتنا المصرفية العربية في شرك الأزمات المالية لابد من الخروج من شرقية آلية سعر الفائدة، واعتبار عنصر رأس المال مشاركاً في العملية الاقتصادية والإنتاجية وليس مجرد صاحب حصة ثابتة كعائد بغض النظر عن ما تسفر عنه أنشطة المؤسسات من ربح وخسارة، حتى يكون الغم بالغرم كما يجب تخلي الجهاز المصرفي عن الوظيفة السيئة وهي الاتجار في النقود، بل لابد أن يكون دوره هو الوساطة بين المدخرين والمستثمرين في ظل آليات واضحة وجادة للاستثمار.

أن تعبر البنوك عن واقعنا الاجتماعي، ولا تنمو بمعزل عنه، كما هو الآن، فالجهاز المصرفي لا يعرف إلا الأغنياء، ويترك الشريحة التي من الواجب أن يتعامل معها من أجل رفع مستوياتها الاجتماعي والاقتصادي، فالمدخر الصغير يجب أن يكون محل اهتمام البنوك وكذلك صغار المستثمرين و يكون هناك نوع من التوازن في تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية، وأن يكون نشاط التجزئة المصرفية في الحدود التي لا تسمح بتفاقم معدلات التضخم وشيوع السلوكيات الاستهلاكية. وبعد ما أشر إلى سلامة منهجية الصناعة المالية الإسلامية (البنوك، أسواق المال، شركات التأمين التكافلي) ألا يليق بالدول العربية والإسلامية أن تزج العراقيل التشريعية والبيروقراطية من وجه هذه التجربة، وأن تتبناها الدول بجوار المجتمع الأهلي والذي تبنى التجربة منذ ثلاثة عقود مضت وحتى الآن.

هناك بعض المؤسسات المالية خارج نطاق الجهاز المصرفي أو البورصات، ولكنها تعمل في الأنشطة المالية، مثل شركات الرهن العقاري، أو شراء الديون والاتجار فيها، وكلها تحتاج أن تخرج من دائرة آلية سعر الفائدة، وأن تعتمد على نظام المشاركة، وعمليات توريق الديون التي تعتبر محور عملها، وهي أيضا التي كانت سببا مباشرة في الأزمة المالية في أمريكا والغرب. وقد يقول قائل إننا لم ننشأ بسلبيات التجربة الأمريكية والغربية في مجال الرهن العقاري وتوريق الديون، وهذه حقيقة ولكن بسبب صغر التجربة عندنا من حيث بعدها الزمني أو حجم الأموال المتداولة في هذا الشأن، ولكن لنعترف بأن لدينا من الأسباب مكانا يسمح باتساع الأزمة لو أنها أخذت بعدها الزمني وحجمها المالي، بسبب البطالة والرنود والتضخم وكذلك عمليات التعثر في سداد الديون.

هذا كان بالنسبة للأزمة المالية و فيما يلي مجموعة من الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل التنمية -إصلاح المنظومة البنكية والمالية في الجزائر من أجل مراعاة التطورات الحاصلة وكذا رفع من مردودية الاقتصاد الوطني وتسهيل المعاملات المالية للمواطن وشكل حضاري.

- وضع مؤسسات مراقبة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دمجها في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيتها ورفع من قيمة صادراتها والتنوع فيها و تسخير سلاح الإشهار للتعريف بالمنتج الوطني محليا ودوليا .
-توجيه تكوين العنصر البشري في إطار احتياجات السوق الوطنية وإصلاح جهاز العدالة وتفعيل دوره لما يخدم الصالح العام وحماية البلاد من كل مظاهر الفساد والرشوة والاختلاس والتهريب.

-مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل رقابة وداء المجالس المحلية وإعطاء مجال أكبر لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه وشؤون مجتمعه.

-تفعيل المجتمع المدني في حشد وتأطير القدرات البشرية والمادية من أجل تحقيق التنمية.

-مسايرة متطلبات العصر بفتح قنوات التعامل مع كل البلدان التي تخدم مصلحتها و ضرورة تدعيم وتسهيل عمليات التصدير للمؤسسات الجزائرية من خلق أسواق جديدة على غرار الأسواق الإفريقية والعربية والأمريكية والآسيوية.

-رسم إستراتيجية صناعية وفلاحية تراعي احتياجات الجزائر على الصعيد القريب والمتوسط والبعيد لضمان مستقبل الأجيال السابقة وكذا تعزيز استثمار الأموال الجزائرية في الخارج في القطاعات الإستراتيجية على غرار قطاع الطاقة بالاعتماد على الطاقة البديلة .

-تدعيم قطاع النقل والمواصلات وعصرنته لأنه المحرك الفعلي للاقتصاد الوطني.

-تقليل من حدة البطالة بضرورة فتح مجالات الشغل للشباب الذي يمثلون أكثر من نصف السكان في البلاد.

(برامج تشغيل الشباب والتركيز على قطاع التكوين المهني برسم سياسة تفعيله لخدمة الاقتصاد الوطني

-محاربة الأمية ومختلف مظاهر الفساد - تحسين المنظومة الصحية والتربوية وجعلها تتماشى ومتطلبات العصر

-وضع برامج في ميدان المياه لمحاربة أزمة المياه الصالحة للشرب وتوسيع المشاريع الري

-وضع مخططات في الميدان العمراني وإنشاء المدن الجديدة وفق قرار سياسي وإداري في إطار سياسة التنمية الإقليمية

الخلاصة:

الأزمة المالية تلم بنا شديداً أم أينا، وعلينا أن نتعامل معها بما يقتضيه الظرف الزمني، للمحافظة على اقتصادياتنا وارتفاعها، ولكن يتوقع أن يكون تعاملنا مع الأزمة في ضوء أحد السيناريوهين، وعلينا إحسان الاختيار: فإما أن نعتمد على ذاتيتنا في بناء نموج اقتصادي تنموي وحقيقي، مع الاستفادة من خبرات الآخرين وننقيم علاقتنا مع الخارج في ضوء تبادل المصالح وليس في ضوء التبعية، وهذا يأتي كإجراء لإصلاحات حقيقية لمؤسساتنا المالية والنظر إليها على أنها مكملة لدور المؤسسات الإنتاجية وليس منفصلة أو تعمل بمعزل عنها؛ أو أن نظل على ما نحن عليه و ننتظر ما ستسفر عنه المعالجات الخارجية للأزمة، وهذه الجهود بطبيعتها سوف تنظر لمصالح بلدانها بالدرجة الأولى، ووقتها تصبح أزممتنا مستفحلة. وفي الختام لنا أن نقول أنه لمواجهة الأزمة الراهنة يجب تكاتف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي والمالي الدولي الحالي بما يسمح لجميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار عملات يتم الاتفاق عليها دولياً. إلى جانب العمل على إعادة الثقة في الأسواق المالية أولاً من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي ثم العمل على مستوى دولي لحل الأزمة، كما تستوجب إعادة النظر في القواعد الأساسية للنظام الرأسمالي، العملة، السياسة النقدية النيوليبرالية. أما على مستوى البنوك والمؤسسات المالية فتحمل إدارة المخاطر وتنويع المحافظ المالية، وعدم التوسع في التعامل بالمشترقات، والتخصص في العمل المصرفي والأدوات الأكثر فعالية لتجنب الأزمات أو الوقاية منها.

قائمة المراجع:

- 1- يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، العدد 358، 12/2008، مجلة المستقبل العربي.
- 2- حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 02/2007.
- 3- الطاهر الهادي الهيجي، الأزمة المالية العالمية، أزمة ثقة أم أزمة نظام، محاضرة لمقابلة يوم 31/03/2009 بجامعة قاريونس بليبيا. www.garyounis.edu
- 4- الطالب مصطفى الفحل، حلقة بحث بعنوان الأزمة المالية العالمية، تحت إشراف الدكتور: سليمان العلي، جامعة حلب، سوريا، ص 10
- 5- د. محمد خليل فياض، أ. خالد الزاندي، الأزمة المالية العالمية وثرها على أسعار النفط الخام، بحث مقدم للندوة العلمية، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة، طرابلس، 20/01/2009، ص 14.
- 6- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، دراسة عن الأزمة العالمية الاقتصادية 2008
- 7- قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مقال معد للنشر.
- 8- عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة أسواق رأس المال، المعهد العربي للتخطيط مارس 2009.
- 9- الأزمة المالية، بواذر الانفراج تلوح في الأفق، كتب بواسطة مؤمن أينو، www.google.fr 01/01/2010
- 10- فريد تورتل، الأزمة المالية العالمية وثرها على الاقتصاديات العربية، جامعة سكيكدة، مقال معد للنشر.
- 11- مدونة أفاق كتبها بورطح صالح، www.google.fr
- 12- عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر للأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائمة، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: www.kantakji.com
- 13- منتديات الشروق أولان، الأسباب الأزمة المالية 2009، www.pidegypt.org/arabic/azma.doc, 20/01/2009
- 14- عبد المجيد بوزيدي، كيف ستؤثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر؟ على الرابط www.echoroukonline.com/ara/dossiers/analyses/36034html
- 15- وزارة التجارة، إحصائيات حول التجارة الخارجية 2008 على الرابط www.mincommerce.gov.dz/arab/fichier08/stat08ar.pdf